هؤلاء «الاشخاص»، فانه يذكر الوحدات الاقليمية، والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والهيئات الخاصة[١١]. وتجدر الاشارة كذلك الى ان وزارة الخارجية الاميركية، في آخر مطبوعاتها القانونية، عرّفت اشخاص القانون الدولي بأنهم إضافة الى الدول، المنظمات الدولية، المناطق التي لا تتمتع بحكم ذاتي، المتحاربون والثائرون[١٢].

(ب) التقسيم المقترح لأشخاص القانون الدولي

إن الاتجاه الذي تبنته المدارس الفقهية المعاصرة لادخال اشخاص غير دول في نطاق القانون الدولي هو اتجاه صحيح. إلّا ان تقسيم هذه المدارس لأشخاص القانون الدولي (غير الدول) يحتاج الى اعادة ترتيب. ان هذه الدراسة تحاول اعادة تصنيف هؤلاء الاشخاص درءاً للالتباس وتحديداً لمقومات كل شخص من هؤلاء الاشخاص وحقوقه والتزاماته.

إن وجهة نظر القاضي فام فان باخ القائلة بان الاتحاد الدولي لنقابات العمال وجبهة التحرير الفيتنامية، مثلا، هما من أشخاص القانون الدولي، تحتاج الى ايضاح. ان الفرق بين الاتحاد الدولي وجبهة التحرير واضح تماماً. فالأول، هيئة مهنية لا تمارس، وبالأحرى لا تطمح في اقامة، سلطة سياسية. أنها تجمّع من النقابات العمالية لا تستند الى اقليم ولا تسيطر على ارض. اما جبهة التحرير، فانها ذات أهداف سياسية محددة مؤداها قلب المؤسسة السلطوية القائمة واقامة سلطتها السياسية. وهي، في ذلك، تستند الى اقليم جنوب فيتنام وشعبه.

ان مدرسة ماكدوغل – لاسويل تعتبر الوحدات الاقليمية «المشارك الرئيسي» في مجال القانون الدولي، وذلك بسبب «سيطرتها على ارض محددة»[١٣]. ان عنصر الأرض، من وجهة نظر هذه المدرسة، هو مصدر القيم الرئيسية التي قد يتمتع بها أي شخص من اشخاص القانون الدولي[١٤] ونظراً لأهمية عنصر الأرض، فان هذه المدرسة اعتبرته معيارا للتفرقة في تسمية بعض الهيئات. ان اي مجموعة من الأشخاص ليس لها قاعدة اقليمية ولا تسيطر على اقليم معين يمكن أن نسميها «جماعة» أو «جمعية»، وهذه عادة مجموعة تربط بينها مفاهيم منسجمة وتوقعات مشتركة[١٥]. اما ان كانت هذه المجموعة تعيش على ارض محددة وتقيم عليها فانه يمكن تسميتها بـ «الشعب»[١٦].

وبرغم الأهمية البارزة التي أولتها هذه المدرسة لعنصر الأرض، الا انها تجاهلته حين شرعت بتعريف أشخاص القانون الدولي. تقول هذه المدرسة ان هذه المجموعات التي ليس لها قاعدة اقليمية ناضلت في الماضي لتشكيل دول ذات سيادة، وذلك بالمطالبة بمبدأ حق تقرير المصير. وان هذه المجموعات، بتمتعها بـــوضع شبيه بوضع الدولةوبأنها قامت بتوقيع اتفاقيات دولية، قد شكلت تهديدا جديا للمفاهيم التقليدية لمبدأ «السيادة»[١٧]. وزيادة في الخلط، فقد اطلقت هذه المدرسة على مثل هذه المجموعات اسم «الجمعيات الخاصة» وعرفتها بأنها «منظمات غير حكومية شكلت للقيام بتحقيق بعض القيم باستثناء تأسيس سلطة»[١٨]. ومثل هذه الجمعيات تتشكل للقيام بتحقيق غايات مثل التجارة